

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FINANCE
MINISTER'S OFFICE



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية
مكتب الوزير

6772
2012.12.10

معالي الأنخ/ سلطان المنصوري الموقر
وزير الاقتصاد
رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: الآلية الجديدة في شأن تطبيق رسم حق الامتياز الاتحادي الذي يفرض على شركات الاتصالات بالدولة.

تتقدم إليكم وزارة المالية بأطيب تحية، وبالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه، يرجى التفضل بالعلم بأن مجلس الوزراء الموقر قد وافق على فرض رسم حق الامتياز الاتحادي على شركات الاتصالات بالدولة حيث تفرض الرسوم جزئياً على الإيرادات وجزئياً على الأرباح. نرفق لمعاليكم نسخة من الرسالتين الصادرتين لكلاً من رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة دو ومؤسسة الإمارات للاتصالات.

وسنوافيكم بنسخة عن القرار الصادر بهذا الشأن من مجلس الوزراء الموقر في أقرب وقت.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،


عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

www.government.ae

دبي، ص.ب: 1565 - هاتف: 393 9333 - فاكس: 393 9090
Dubai, P.O.Box: 1565 - Tel.: 393 9333 - Fax: 393 9090

أبوظبي، ص.ب: 433 - هاتف: 674 4222 - فاكس: 671 3333
Abu Dhabi, P.O.Box: 433 - Tel.: 674 4222 - Fax: 671 3333

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FINANCE
MINISTER'S OFFICE



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية
مكتب الوزير

(6774)

2012.12.10

سعادة الأخ أحمد بن بيات
رئيس مجلس الإدارة
شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو"
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: الآلية الجديدة في شأن تطبيق رسم حق الامتياز الاتحادي الذي
يفرض على شركات الاتصالات بالدولة

تقدم إليكم وزارة المالية بأطيب تحية، وبالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه، يرجى التفضل بالعلم بأن مجلس الوزراء
الموثر قد قرر فرض رسم حق الامتياز الاتحادي على (شركة الإمارات للاتصالات دو) حيث تفرض الرسوم جزئياً على
الإيرادات وجزئياً على الأرباح وفقاً للنسب التالية:

2016	2015	2014	2013	2012	الرسوم
%15.0	%12.5	%10.0	%7.5	%5.0	إيرادات دو
%30.0	%30.0	%25.0	%20.0	%17.5	أرباح دو

كما يرجى التفضل بالعلم أنه سيتم فرض الرسوم فقط على الخدمات المرخصة من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وعدم
فرضها على الخدمات الأخرى التي توفرها شركات الاتصالات والتي تستطيع توفيرها شركات أخرى غير مرخصة، علماً
بأن الخدمات المباعة في "رزم" والمكونة من خدمات مرخصة وخدمات غير مرخصة تعامل بالرسوم كأنها خدمات
مرخصة.

وستوافيكم بنسخة عن القرار الصادر بهذا الشأن من مجلس الوزراء الموثر في أقرب وقت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية